يقتضي ان الانفصال عند قياعد الهامين حال الاتحاد حسن
وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم عجامعني
نوع الخ اي ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف مطلقا
اي ماضيا او مضارعا او امرا منصرفا او جامدا كما مثل
نون وقاية تقال بيس عن بعضهم انه عد ها في حروف المعاني
وان المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودا ني
بان الوقاية ليست مدلول النون بل حاملة به كما يحمل
باليحروف او فرض الخ به وقال الدنوشري الظاهر انها
حرف مبني وذكر المغني لها في اوجه النون المؤدة يفيد
انها حرف معنى مكسورة اي مناسبة ليا المتكلم
ان قدر بنحن افعالا فان قدر بنحن حروفا اسقطت
نون الوقاية وفيه ان تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما
عدا وجود ما المصدرية التي لا توصل الا بالفعل ولا يظهر
جعل ما زايدة فقول ان قدر بنحن افعالا لا يظهر الا في هاتا
كذا في بيس عن اللقاني ولهذا قال في المغني وحانشا
ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة
لغيرها نشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما
فتامل وعليه رجل البيضي في المغني انه قاله بعضهم
وقد يابه ان انسانا نقده اي ليلزم رجلا غيره اه قد لول
اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع
مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف
مختلفا الجنس فينبغي ان لا يتوب عنها الاسم

ونذر

ونذر ليسبيه بغير نون وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتقرر
فاشبهت الحروف الاتي ببابها ذكرنا اذ ذهب انه صدر
عددت قومي كعديد الطيبين بفتح الطاء اي الرمل
الكثير وفي قد ليسبين شذوذا من جهة الوصل بما تقدم
من وجوب الفصل مع قفل الاستثنا فحوتا مروف بنون
واحدة محققة قال الصحيح ان المحذوفة انما هي الثانية عين
الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما
يشعركم بسكون الراخذ فن الثانية عنها للتخفيف اولي
وللاجتزاء بها بتقدير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية
نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون
الوقاية لانها منشأ الثقل في اولي بالحذف ولانها لامر
استحسابي ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه
يستثنى هذا الموضع من وجوب كما قد نون الوقاية الفعل
بقي ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف
نون الوقاية قال في البسيط اجماعا وقال المصنف ثم التسهيل
على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يحذف منه
افاده الدماميني لمشابهتها له اي في المعنى والعمل
وقولهم عدم المعارض هو الجر وتوالي الامثال قال للجنس
وهو ضرورة يفيد ظاهره ان قول الناظم نذر معناه
وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر انه قليل
فيصدق بوقوعه نثرا كما هو قول الناظم وان كان قوله
الشافي فانه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال ان يكون
الشارح يقف وهو ضرورة اي قوله حرفا قابلا لما في اتنن

العقل بغيره طردا
للباب اه وكان ينبغي
ان يزاد ايضا وتقي ما
تتصل به غير الفعل مما
تغير آخره لشبهه
بالفعل نون الوقاية
في غير الفعل قوله
ثم عمل الماضي الخ قال
البعض ظاهره انه لا
ليس مع الماضي وليس
كذلك لوجوده في نحو
ضربني اذ لولا النون
لالتبس الماضي بالاسم
فان الضرب نوع من
العمل اه وفيه انه
انما يتجه اذا كان مراده
مطلق اللبس اما اذا
اريد خصوص التباس
فعل امر الواحد بفعل
امر الواحدة كما يوضح
من قوله في نحو اكرمني
الخ فلا فتدبر صح